S

الأمم المتحدة

UNISA SEP 30

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23085
27 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وموجهة إلى
رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لهنغاريا
لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أرفق بيان صادر عن وزير خارجية جمهورية هنغاريا ، الدكتور غيزا يزينسكي ، عن الحالة في يوغوسلافيا المعروضة حاليا على مجلس الامن .

وسأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) اندريه ايردوس
السفير
الممثل الدائم

91-31792 ١٧٦٦ب(٩١)

المرفق

بيان صادر عن وزير خارجية جمهورية هنغاريا
بشأن الحالة في يوغوسلافيا

إن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وزير خارجية لهنغاريا الحرة والديمقراطية أمام هذه الهيئة . ولا يمكن لي إلاّ أن أتذكر مدى ما عقدناه ، نحن الهنغاريين ، من أمل وثقة على هذا المجلس خلال ثورتنا في عام ١٩٥٦ . واليوم ، مرة أخرى ، يتوجه الكثيرون في يوغوسلافيا ، وحولها ، بطموحاتهم نحوكم .

لقد اجتمعنا هنا اليوم لمناقشة الحالة المتعلقة بيوغوسلافيا ، حيث استمرت الأزمة مؤخرا في التدهور وتزايد عنف المواجهة المسلحة الذي أغرق مناطق واسعة بالدماء . إن هنغاريا لا تعتزم أن تأخذ جانب أي من أطراف النزاع الدائر بين الشعوب السلافية الجنوبية ، ولكنها ترى نفسها مرغمة على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المتدهورة في بلد مجاور لنا وله معنا أطول حدود مشتركة . ولقد أحس شعبنا ، بالفعل ، بآثار الأعمال العدائية وأعمال العنف ، إذ يعبر حدودنا عشرات الآلاف من اللاجئين ، كما أن مجالنا الجوي قد انتهك عدة مرات من جانب طائرات أجنبية . وشعبنا شاهد على حرب قاسية في منطقتنا ، حيث يموت المدنيون مثلما يموت الرجال المسلحون وحيث يجري قصف المدن والقرى واحتلالها .

إن هنغاريا تعتقد أن النزاع في يوغوسلافيا يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط للشعوب التي تعيش في تلك الأرض بل أيضا للمنطقة المجاورة مباشرة وللديمقراطيات المعذبة في المنطقة ولأوروبا بكاملها وللعالم بأسره . إن خبرتنا التاريخية تشير إلى أن استمرار تصعيد النزاع هناك وانتشاره إلى مناطق جديدة وتأثيراته بالنسبة لانتهاكات الحدود وتدفق اللاجئين وما يصحبه من عدم استقرار وتدهور في العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة إنما تشكل مصدرا للتوتر لا ينبغي تجاهله في هذه المنطقة غير المستقرة وينبغي النظر إليه على أنه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

إن هنغاريا ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأخرى الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تتابع بأمل وترقب المساعي التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بتأييد منها . ونحن نعتقد أنه قد آن الأوان كي يجعل المجتمع الدولي صوته مسموعا

ويشجع الجهود التي تبذل لوقف الاعمال العدائية ومنع انتشار هذا النزاع وكي يشترك في تلك الجهود . وبالنظر إلى خطورة وإلحاحية الحالة فإنه لا بد وأن تضعف مصداقية الامم المتحدة إذا وقفت موقف المتفرج وظلت على سلبيتها ولم تظهر التصميم اللازم للاضطلاع بجهود منسقة للمساعدة في تنشيط العملية الجارية لتحقيق السلم . ولا بد لنا في عالمنا الذي تحدث فيه التغييرات بسرعة كبيرة من أن نستفيد من السلطة الادبية والسياسية لمنظمة عالمية تجدد شبابها وأبدت مؤخرا قدرتها على التصرف بكفاءة وتصميم . وليس هناك مجال لتضييع الوقت ، إذ أن عدم اتخاذ خطوات معقولة وعملية سيضعف الشرعية الدولية وسيؤدي إلى ظهور الخلافات والعداوات في المستقبل .

إننا نعتقد بأنه لا مناص من تحقيق حل سياسي سلمي للنزاع في ذلك البلد وفقا لميثاق الامم المتحدة وبيان هلسنكي الختامي وميثاق باريس . وكل يوم يمر دون اتخاذ إجراء يجعل تحقيق هذا الحل أبعد منالا وأكثر صعوبة .

وعندما نشأ هذا النزاع كان من رأي هنغاريا أن الحل المثالي بالنسبة ليوغوسلافيا يتمثل في إقامة اتحاد كونفدرالي من دول ذات سيادة . وحتى شهور قليلة ماضية ، ربما كان هذا يمثل طريقة واقعية لإعادة ترتيب العلاقات بين مكونات ذلك الاتحاد المتعدد القوميات . ولسوء الحظ فإن الظروف المواتية لتحقيق ذلك قد ضعفت في الفترة الاخيرة . وفي رأينا أنه ينبغي على المجتمع الدولي وعلى من يقومون بدور نشط في عملية تحقيق السلم أن يستخلصوا الاستنتاجات الملائمة من الحالة التي نتجت بسبب العنف وإراقة الدماء في يوغوسلافيا . وينبغي أن تكون التسوية السياسية المقبولة دوليا انعكاسا لمبدأ حق الشعوب التي تعيش في يوغوسلافيا في تقرير المصير ولاحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الاقليات القومية . وبدء عملية التسوية دون السماح ليس فقط للشعوب بل أيضا للاقليات القومية التي تعيش في يوغوسلافيا والتي تضم نصف مليون هنغاري بالتعبير عن آرائها والاشتراك في تلك العملية سيكون غلطة تاريخية .

وفي الوقت الذي تتجه فيه أوروبا والعالم بأسره نحو المزيد من التسامح وتكتسب فيه روح التعاون اليد العليا داخل بلداننا وعلى الصعيد العالمي ، أليس من قبيل المفارقات ، بالنظر إلى التشكيلة الاثنية المتنوعة في يوغوسلافيا ، ومن الامور غير الجائزة كلية ترويج الاقتراح الذي يدعو إلى إقامة دول قومية تضم جميع الاشخاص الذين ينتمون إلى الجنسية ذاتها وبغية بلوغ هذا الهدف استخدام القوة والعنف للهجوم على الحدود والاستيلاء السافر على الاراضي ؟ وإذا قدر لهذا المنطق أن يسود في مجال العلاقات الدولية فيتوقع أن تصبح منطقة أوروبا الوسطى والشرقية قريبا مسرحا

للصراع الوطني . ونعتقد بقوة أن هذا لن يخدم مصلحة أحد . ولا يتمثل الحل في اغتصاب الاراضي وإعادة تقطيع أوصال الترتيبات الإقليمية الحالية على نحو عشوائي بل في الاحترام التام المخلص لحقوق الإنسان ، وفي هذا السياق وبصفة خاصة حقوق الاقليات في كل طائفة إثنية حيثما وجدت . وأقول هذا بوصفي ممثلا لبلد خفضت أراضيه التاريخية إلى الثلث في عام ١٩٢٠ يشكل ٣,٥ ملايين هنغاري من بني وطني أقليات في البلدان المحيطة بنا . ونحن ندين بأقصى قدر من الحزم أية جهود أو محاولات لتغيير الحدود الخارجية أو الداخلية بالقوة .

ولدى الرأي العام الدولي توقع مشروع وهو ألاّ تواصل منظمتنا العالمية النظر في المسألة بل أن تقوم بدور نشط في التسوية السياسية لجميع الأزمات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العالم عن طريق تنظيم إجراءات مشتركة تهدف إلى الحيلولة دون نشوء حالات الأزمات واحتوائها وتسويتها . ووفقا لميثاق الامم المتحدة ، ينبغي لمجلس الامن أن يشجع الترتيبات الإقليمية للتصدي للمسائل المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين ، ولذا ينبغي له أن يؤيد تأييدا تاما متابعة الجهود التي يبذلها الاتحاد الاوروبي ، بدعم من الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والتماسه سبلا ووسائل إضافية لتيسير إحلال السلم والامن في سائر أرجاء يوغوسلافيا . وقد يكون أحد سبل إقامة السلم وجود مراقبين أجانب ، بل حتى قوات لصيانة السلم ، في المناطق التي لم تتأثر بعد بالهزات الداخلية . ويمكن للهدنة الهشة الحالية أن تتيح لنا فرصة مناسبة لمضاعفة جهودنا نحو الشروع في عملية إقامة السلم .

وترغب جمهورية هنغاريا في أن تواصل مستقبلا اتباع سياساتها التي تتسم بالتوازن والحذر إزاء يوغوسلافيا في ظل الظروف البالغة الحساسية السائدة على حدودها الجنوبية . وسنبذل قصارى جهدنا لتجنب الاشتراك في الصراع في الوقت الذي نعمل فيه على حماية سيادة البلد . وقد كانت هنغاريا أول من لبى النداء الموجّه من الاتحاد الاوروبي بوقف جميع عمليات تسليم الأسلحة إلى يوغوسلافيا . وفي الواقع ، حظرنا تصدير الأسلحة إلى يوغوسلافيا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ونحن نعرب عن ترحيبنا بأية مشاركة دولية تضمن أن يظل بلدنا خارج دائرة الصراع وأن يُعترف بنواياه السلمية والبنّاءة . ودعوتنا الموجّهة إلى المراقبين من الاتحاد الاوروبي الموجودين في يوغوسلافيا بأن يراقبوا أيضا المنطقة الواقعة على الجانب الهنغاري من الحدود دليل واضح على توفر هذه الرغبة .

ونحن ندرك أن أي شخص أو أية ترتيبات أو مؤسسات أو منظمات لن يكون بديلا عن إرادة المتحاربين أنفسهم . فشعوب يوغوسلافيا هي وحدها التي يمكنها أن تقرر الهيكل المقبل لذلك البلد . بيد أنه في عالمنا القائم على الترابط والتعاون يجب علينا أن نقدم يد العون لتلك الشعوب من أجل تهيئة الظروف التي تيسّر تحقيق تسوية سلمية وفقا لرأيها المعرب عنه ديمقراطيا .

- - - - -